

البنوك التشاركية المراقبة انفلاقا من القانون الجديد

الدكتور هشام وكيل

أستاذ باحث بالكلية متعددة التخصصات بتطوان

Abstract:

ملخص:

After two long years of debate followed by a vote in Parliament in December 2014, published in the Official Bulletin of the Moroccan banking law N° 103.12 in January 22, 2015, will allow the country and its financial institutions to operate in a regulatory framework and legal compliance with international standards, especially in the frame of the marketing of products and participatory banking services also through the establishment of a unique religious repository and assigns responsibility solely to the High Council of Ulemas to issue notice of compliance. This approach undoubtedly enhances the credibility of our banking system. Above all, this means opportunity for any investor, whether national or foreign.

Keywords: Participatory banking, High Council of Ulemas.

بعد حوالي سنتين من النقاش، تم أخيرا التصويت في البرلمان على القانون البنكي الجديد رقم 103.12 في ديسمبر 2014، ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 يناير 2015، ويسمح بموجبه للمغرب والمؤسسات المالية العمل في إطار قانوني وتنظيمي محكم يحترم المعايير الدولية، خاصة في إطار تسويق المنتجات والخدمات المصرفية القائمة على المشاركة، من خلال إنشاء هيئة مستقلة للرقابة الشرعية، بحيث جعلت المجلس العلمي الأعلى المؤسسة الوحيدة التي لها الحق في إبداء الرأي في طلبات الحصول على الاعتماد لتقديم خدمات مالية إسلامية.

مما لا شك فيه أن هذا النهج من شأنه أن يعزز مصداقية نظامنا المصرفي، وهذا يعني، قبل كل شيء، المزيد من الفرص لأي مستثمر، سواء كان محليا أو أجنبيا.

كلمات مفتاحية : البنوك التشاركية، المجلس العلمي الأعلى.

يعتبر القانون البنكي الجديد رقم 12-103، المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، قانونا فريدا من نوعه بحيث إضافة إلى التعديلات الخاصة بالبنوك التقليدية، يشمل فصلا خاصا بالبنوك الإسلامية والتي تمت تسميتها بالبنوك التشاركية، ويبدو أن هذا القانون قد حقق أهدافا متميزة عن معظم القوانين الخاصة بالبنوك الإسلامية التي صدرت في معظم البلدان إلى حد الآن، كما أصدر قانونا يسمح فيه؛ لأول مرة؛ للشركات الخاصة بإصدار سندات إسلامية.

وهذا ناتج أساسا على العديد من الدراسات التي تمت حول هذا النوع من مؤسسات الائتمان، وخصوصا التقرير الصادر عن وكالة تومسون رويترز، الذي يؤكد على أن المالية الإسلامية يمكن أن تجلب على المغرب أكثر من 70 مليار درهم؛ أي ما يعادل 3 إلى 5 بالمائة من مجموع المعاملات البنكية؛ وذلك في غضون الثلاث سنوات القادمة، في الوقت الذي تتوقع فيه نفس الوكالة أن تتراوح الأرباح الناتجة عن البنوك التشاركية بين 67 و112 مليون دولار.

دراسة أخرى شملت 813 مغربيا تؤكد على أن 88 بالمائة أبدوا اهتمامهم بالبنوك الإسلامية، كما بينت دراسة أخرى أنجزتها مؤسسة الاستثمارات المالية وخدمات الضمان، أن 97 بالمائة من المغاربة مهتمون بالبنوك التشاركية، و31 بالمائة ينوون الانتقال من البنوك التقليدية إلى البنوك التشاركية، وهذا ما أكدته كذلك الخبران والأستاذان عبد السلام بلاجي وعمر الكتاني في العديد من المواقف والتصريحات على أن جزء كبيرا من المغاربة يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية.

الجانب الإيجابي الآخر هو تمكن المغرب من الاستفادة من تجربة العديد من الدول في هذا المجال مع مراعاة خصوصيات المغرب الثقافية والدينية والمصرفية، وكذلك التوجهات العامة لبنك المغرب في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، وذلك من أجل طمأنة العملاء والعاملين وكذا المراقبين بأن التوجه نحو هذا النوع من الائتمان توجه ثابت ونهائي وليس لمصلحة ظرفية محدودة.

كما تعتبر الاستقلالية كذلك، من أهم المتطلبات عند تأسيس بنوك إسلامية أو فروع إسلامية، وعلى السلطات النقدية الحرص عليه، خاصة الاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية، بحيث يجب إدارة أموال المودعين بعيدا عن أي ارتباط مع أموال البنوك التقليدية، أو أي أموال لا تحترم خصائص البنوك الإسلامية، مما يلزم أن يتوفر لديها مركز مالي، وميزانية خاصة ومستقلة، وموارد بشرية مستقلة ومؤهلة من أجل تدير هذا النوع من التمويلات.

إن الحصول على الاعتماد أو الموافقة على تقديم خدمات مالية إسلامية يجب أن يستند أساسا على وجود هيئة مستقلة للرقابة الشرعية، وهذا ما تمت الإشارة له في المادة 62 من القانون الجديد، بحيث جعلت المجلس العلمي الأعلى هو الوحيد الذي له الحق في

إبداء الرأي في طلبات الحصول على الاعتماد لتقديم خدمات مالية إسلامية، أما المواصفات التقنية لهذه المنتجات وكيفية تقديمها للعملاء، فتحدد بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد المصادقة عليه من طرف لجنة مؤسسات الائتمان.

وقد أشار أيضا القانون الجديد الخاص بالبنوك التشاركية في المادة 63 إلزامية رفع تقارير عن مطابقة معاملاتها مع الضوابط المقررة بالمجلس العلمي الأعلى. وتحدد شروط وكيفية سير التقيد بتوصيات المجلس العلمي الأعلى بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد المصادقة عليه كذلك من طرف لجنة مؤسسات الائتمان.

كما أكد القانون على إلزامية إحداث لجنة التدقيق ولجنة مكلفة بتتبع وتدير المخاطر الخاصة بالبنوك التشاركية، وتحدد كذلك شروط وكيفية سير هاتين اللجنتين بمنشور يصدره والي بنك المغرب بعد المصادقة عليه كذلك من طرف لجنة مؤسسات الائتمان.

المراجع:

- الجريدة الرسمية عدد 6328، 22 يناير 2015.
- Morocco Islamic Finance 2014, Unlocking the Kingdom's Potential. Thomson Reuters
- [http://www.thebanker.com/World/Morocco-inches-towards-Islamic-finance/\(language\)/eng-GB](http://www.thebanker.com/World/Morocco-inches-towards-Islamic-finance/(language)/eng-GB)